فلسفة العامل النحوي

د.م نرجس عبد الرضا حسين
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م منال فالح حزام
جامعة ذي قار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : dr.manal.faleh.heam@utq.edu.iq
dr.narjus.abdul.husayn@utq.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العامل ، العلة ، الإعراب ، التقدير.

كيفية اقتباس البحث

حسين ، نرجس عبد الرضا، منال فالح حزام، فلسفة العامل النحوي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Philosophy of the grammatical factor

Manal Faleh Heam
Dhi Qar University / College of Education for Human Sciencs

Narjus Abdul Husayn
Dhi Qar University / College of Education for Human Sciencs

Keywords : Factor, cause, parsing.

How To Cite This Article
Heam, Manal Faleh, Narjus Abdul Husayn, Philosophy of the grammatical factor, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The importance of the grammatical factor comes from the fact that it is the most frequent topic in grammarian studies, as it is the throes of thinking about the cause. Changing the phonetic endings of words in compositions was a reason to draw the attention of grammarians and researchers, ancient and modern, and was an incentive for them to search for the causes and reasons for this change.

The idea of the grammatical factor is one of the broad ideas. On the one hand, it is considered a philosophical idea that corresponds to the idea of the efficient cause according to Aristotle. On the other hand, it is a rational idea, as it is closely linked to the human mind in its contemplation of what is happening around it and surrounding it and its search for causes.

From this, grammarians noticed that the change that takes place in a word at the end of its construction is a secret that raises questions and contemplation, so they began searching for the reasons, and they arrived at the theory of the grammatical factor. With a lot of research, philosophizing in this theory increased as if it were the focus of the grammatical lesson, and then parsing became widespread in it. For grammarians, it becomes as if it were all grammar.

الملخص:

تأتي أهمية العامل النحوي من كونه الموضوع الأكثر دورانا في مباحث النحاة ، فهو مخاض التفكير في العلة ، فتغيير أواخر الكلمات صوتيا في التراكيب ، كان سببا للفت أنظار النحاة والباحثين قديما وحديثا ، وكان حافزا لهم للبحث عن أسباب هذا التغيير وعلله.

وتعدُّ فكرة العامل النحوي من الأفكار الواسعة ، فهي من جانب تعد فكرة فلسفية تناظر فكرة العلة الفاعلية عند أرسطو، ومن جانب آخر هي فكرة عقلية ، إذ ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقل البشري في تأمله فيما يجري حوله ويحيط به وبحثه عن المسببات .

ومن ذلك لاحظ النحاة أن ما يجري على الكلمة من تغيير في أواخرها عند التركيب سر يثير التساؤل والتأمل ، فأخذوا يبحثون عن الأسباب ، فتوصلوا إلى نظرية العامل النحوي ، وبكثرة البحث زاد التفلسف في هذه النظرية وكأنها هي محور الدرس النحوي ، ومن ثم شاع فيه الإعراب ، ليصبح عند النحاة كأنه النحو كله.

المقدمة :

الحمد لله الذي بيده مفاتيح الإحسان ، علّم الإنسان فألهمة البيان ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وسيد ولد آدم نبينا محمد وعلى آله الطيبين الأطهار.

أما بعد...

فيقوم هذا البحث على أصل مؤداه أنَّ العناصر اللغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثر ، وهذا ما انطلق منه النحاة ، ولا سيما في نظرية العامل ، فهي عندهم أساس لتفسير كثير من الظواهر اللغوية في الإعراب وغيرها ، فنظرية العامل ذات كفاية وصفية لا تتكرر ، وإنَّها ملائمة للسان العربي ، وكان النحويون مختلفين في فهم العامل بحسب وجهات نظرهم.

ويشير البحث إلى فلسفة نظرية العامل وتنوعها من حيث القوة وتأثيرها في المعمول، وانطلاقًا من هذا راح البحث يلتمس الرؤى الفلسفية التي أسهمت في تكوين نظرية العامل وبلورتها.

وجاءت خطة البحث متضمنة ثلاثة مباحث : المبحث الأول بعنوان (الوجود العاملي) ، والمبحث الثاني تضمن السّمة الفلسفية التي اتسم بها العامل النحوي فعنون بـ (السمة الفلسفية للعامل النحوي)، أما المبحث الثالث فكان بعنوان (العامل النحوي بين حقيقته والتعليلات المنطقية) ، وخُتم البحث بأهم النتائج التي توصلتا إليهما الباحثتان .

المبحث الأول

الوجود العاملي

شغلت مسألة نشوء الكون العلماء منذ بدايات الحضارة البشرية حتى العصر الحديث، فطُرحت نظريات ، وأُلفت مصنفات ، ونُوقشت أفكار كانت تحاول الوقوف على حقيقة هذا الكون العظيم، وماهيّة النظم المتحكمة في سيرته وتفاعله بهذه الحال من الدقة المتناهية.

فالكون نظام مادي يتألف من جزيئات ترتبط ببعضها وهذا الترابط حصل ضمن أربعة مليارات سنة، إذ بدأ التحرك ضمن الخلطة البدائية عبر المواد الكيميائية البسيطة التي تكونت فيما يعرف بـ (البيولوجيا الحيوية) عن طريق اجتماع جزيئات ضمن نظام دقيق جعل من الجزيئة قادرة على تكرار نفسها عبر طاقتها ، ارتبطت بها الحياة على الأرض ارتباطًا حركيًا ذا طاقة عالية ؛ لذا كانت البراكين هي صاحبة النشوء الأول على الأرض نتيجة لتوافر الجزئيات المكونة بطاقة حركية تفاعلية للعناصر الكبيرة[١].

وكل شيء على الأرض محكوم بهذا النظام ، أي نظام الجزئية ذات الطاقة الحركية التفاعلية بين العناصر المكونة ذات القدرة التوسعية ، فكل ما على الأرض ماديًا كان أو معنويًا لا يخرج عن صفة الجزئية المكونة له ، فإنَّ الطاقة الحركية التفاعلية المانحة لهذه الجزئية الحياة والحركة والتوسع ضمن نظام ائتلافي تناقضي دقيق[٢].

فأساس تكوين كل شيء مادة ، وأساس كل مادة جزئيات صغيرة من العنصر الكيميائي يحتفظ بالخصائص الكيميائية لأصغر جزء فيه هو الذرة ، والذرة متكونة من سحابة من الشحنات السالبة (الإلكترونات) تحوم حول نواة ضمن طاقة حركية ، تتكون هذه النواة من بروتونات موجبة الشحنة ونيوترونات متعادلة[٣].

فالكون متألف من مجموعة من الجزر المتناثرة من المادة في محيط شاسع من الفضاء الفارغ ، وتنتقل الطاقة عبر الكون في شكل ضوء وإشاعات ، وتحدد القوانين والقوى الأساسية في الكون الشكل الذي تأخذه المادة والطريقة التي تتصرف لها[٤].

فطبيعة الذرة محكومة بقوة ربط الجسيمات ، إذ تعمل القوة الأقوى من بين القوة الأساسية الأربع (القوة القوية) على ربط الجسيمات معًا داخل أنوية الذرات ، كما تعمل القوتان الضعيفة والكهرومغناطيسية أيضًا في داخل الذرة على ربط الإلكترونات بنواة القوة الكهرومغناطيسية ، فضلًا عن قوة التجاذب وإن كانت الأضعف ، لكن عملها يمتد لمسافات أكبر للحفاظ على تماسك عناصر الكون[٥].

يتضح ممَّا سبق ذكره أنَّ كل شيء في عالم الإمكان نظام جزئي تفاعلي ، فأساس ديمومة الأشياء حركية تلك الجزئيات بطاقات مختلفة من جزء ، والحقيقة التي يجب الوقوف عندها هي أنَّ الحركة لا تنشأ إلا باختلاف ، فالتشابه موطن استقرار للأجزاء المكونة نتيجة تشابه الذرات مما لا يستدعي تنافرًا ، والتنافر أساس حركة الشيء ؛ لذا كان التنافر والاختلاف أساسًا في ديمومة الشيء لتوليده الطاقة فيه ممَّا يلتزم حركته وبحركته وتفاعله يستطيع الديمومة والتوسع ليكون نظامًا أرضيًا تحكمه قوانين الطبيعة وأسس معاييرها .

فالماء يتكون من ذرة (أوكسجين وذرة مختلفة) وهي ذرتا هيدروجين برابطة تساهمية ، فالماء لا يتكون من ذرة أوكسجين وذرة أوكسجين ، إذ التشابه لا يولد مكوّن كيميائي ، بل الاختلاف يولده ، لذا كان اختلاف الأجزاء المتفاعلة أساس تكوين العنصر الكيميائي ، في حين أنَّ التشابه لا يكون شيئًا .

واللغة العربية في نظامها لا تنطلق من تشتت ولا تصدر من فوضى ، بل هناك ارتباط كبير بين نظامها وفكر الناطق لها في علاقة دقيقة بين الفكر واللغة ضمن نظام نحوي في منتهى الانسجام والتآلف بين أجزائه ، إذ ((يقوم المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولًا ، وذلك بضم بعضها إلى بعض ، وترتيبها بحسب معاني النحو ، ووفقًا لمقدرة المتكلم اللغوية ، فتكون النتيجة نظمها وترتيبها في النطق ، أي التلفظ بالجملة فالتعليق تفاعل يتم في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو ، لتنشأ من خلاله علاقات الارتباط والربط بين تلك الدلالات ... أما النظم فهو نتائج لعملية التعليق...))[٦].

ومن هنا تتضح العلاقة بين اللغة والمنطق ، وهو من أولى التصورات التي نادى بها الفيلسوف الإنكليزي (جون ستيورات ميل) بوجود تطابق بين الفكر واللغة ، بمعنى أنَّ دراسة قواعد اللغة والنحو هي الخطوة الأولى في تحليل الفكر ، إذ يبدأ المتكلم بنطق كلمة واحدة ، ثم يربط بين كلمتين على أساس من حاجة الاقتضاء واضحة المصداق في التركيب النحوي . إذ أدرك الفكر النحوي العربي منذ نشأته أنَّ في ذهن المتكلم باللغة نظامًا للغة يتصرف بموجبه ، وبما أنَّ المتكلمين لم يعبروا عن هذا النظام فإنَّ مهمة الدارس النحوي أن يفترض صورة معينة تقوم في أذهان المتكلمين ، يصدرون عنها ، فاهتدى النحاة إلى فكرة العامل ، فعن طريقها تعرفوا كيف تعمل اللغة ، وكيف تتكون طرائق الكلام ، فالذي ينتج اللغة ليس المتكلم ، بل هو قوانين الكلام ، وأنَّ المفهوم العام أكبر من الجماعة الناطقة بها ، لذا يستلزم الأمر معرفة القانون الذي يحكم اللغة[٧]، لأنَّ الكلام لا يعدو أن يكون لفظًا حاملًا ومعنى به قائمًا لهما ناظمًا[٨]، إذ

يرتبط بعض الكلام ببعض ويجيء بعض بسبب بعض ، وأي خلل في واحد منها يخرج الكلام عن حد الاستقامة[٩].

فقد جرت حقيقة أحداث الأشياء على أن يكون لكل فعل تم حدوثه فاعل ما ، كان سببًا في إيجاد ذلك الفعل وإحداثه داخل دائرة الوجود ، فلا يكون قد حدث إلا وأن يكون هناك فاعل قد أحدثه ، إذ ((لا بدّ لكل فعلٍ من فاعل))[١٠].

فالشيء يستلزم وجوده وجود علامة تدلُّ على وجوده ؛ لذا سميت الأشياء بالمسميات، أي اطلاق الاسم لا ثبات الوجود لها ، وسهولة التعرف عليها ، وتمييزها من غيرها ، فالاسم أو العلامة للشيء عارض على جوهره ، وهي أدخل في مستلزمات الشكل لا الجوهر ، وإن راعت في إطلاقها جوهر الشيء حلاوة أو مرارة أو خشونة أو نعومة[١١].

يبدو أنَّ كل لغة قد اتّخذت في بعض أدوارها المتأخرة جانبًا من المنطق الصناعي نشأت به قواعدها، وإن مجيء كل فاعل مرفوعًا حكمًا ، وكل مفعول منصوبًا ، وكل مسبوق بحرف جر مجرورًا ، دليل على وجود نظام منطقي تفرقت به تلك الأحوال من الإعراب[١٢].

المبحث الثاني

السمة الفلسفية للعامل النحوي

سعى النحاة بجهود كبيرة بذلت طيلة مسيرة الحضارة اللغوية إلى الكشف عن الظواهر اللغوية سعيًا منهم إلى تفسيرها وتعليلها وإرجاعها إلى أصول تنسجم والنظام اللغوي رغبة في جعل النحو علمًا متكاملًا شأنه شأن بقية العلوم له أسس ، يستند إلى مبادئ تمكن المتعلم من الوقوف على أصوله وقوانينه[١٣]، ولعل هذا التصور كان البذرة الأولى لنشأة العامل ووقوفه وقوفًا فلسفيًا إلى جنب الأصول الأخرى[١٤].

فقد اعتمد النحاة في تعقيد العربية ، ووصف بنيتها النحوية على أصول ثلاثة ، وهي: السماع ، والقياس ، والتعليل[١٥]، ولما كان ((العامل نتيجة العلة قرين السياق))[١٦]، و((التعليل قسيمًا للقياس والسماع))[١٧]، فإنَّ الحديث عن نشأة العامل لا ينفك بحال من الأحوال عن الحديث عن العلة النحوية ، فالعلة والعامل متلازمان في التفكير النحوي[١٨].

وعليه يجب الوقوف على الحقيقة الفلسفية للعامل ؛ لأجل التعرف على سماته والملامح الكامنة خلف تبنى النحاة للقول به عبر عرض الحدود التي اشتملت تلك المعالم ، وأوضحت تلك السمات ، فالعامل مفهوم طرحت حدوده تبعًا للمنطلقات الفكرية المتناة ، والتوجيهات النحوية التي قال بها هذا النحوي أو ذاك.

غير أنَّ ما طرح لمفهومه من حدود فإنَّها لا تخرج في حقيقة الأمر عن تصورين: الأول : حد يتبنى المحتوى .

الثاني : حد يأخذ بزمام الأثر الإعرابي ، ضمن مقولة الفعل والانفعال للشيء ، وهما المقولتان التاسعة والعاشرة من المقولات العشر لأرسطو .

وعرَّفه الرماني (ت٣٨٤هـ) قائلًا : ((موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني))[١٩]، يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) : ((العامل : ما يتقوم به المعنى المقتضى))[٢٠]، وقال الجرجاني: ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه))[٢١].

فما طرحه ابن الحاجب في الحد الأول من مفهوم أقرب إلى عرض المحتوى الفكري للعامل منه إلى بقية الحدود التي جاءت بعرض ما كان شكليًا ، فهو تعريف مشحون بالمضامين التي يجب الوقوف عليها.

فالتقويم اصطلاح فلسفي معتمد في مجال الدرس الكلامي العربي قال به فلاسفة اليونان من قبل ، يتجلى مفهومه بحقيقة كون الكائن منشطرًا إلى حقيقتين : الجوهر ، وهو معنى تجديدي للكائن ، والإعراض التي هي من صفات وأوصاف غير ثابتة ترتبط بالجوهر ارتباطا ضروريًا تكامليًا ، فيكتسب على أثر هذا الارتباط منها حالًا ، فهو جوهر وصفة نفسية غير قابلة للانفكاك عنه ، إذ الانفكاك ينفي الوجود لها ، لانتفاء الاتصاف ، ممَّا يستلزم معه العدم للكائن ، فهو _أي الجوهر_ قابل قبول ضرورة لما يتوارد عليه من صفات[٢٢].

فالمراد بالتقويم نحوا من قيام العرض بالجوهر ، فإذا أريد التعبير عن حالة الارتباط تلك ، قيل : إنَّها قائمة به ، أي قيام العرض بالجوهر ، وعليه فمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة هو كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافة إليها أعراض قائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه .

فالمعنى المقتضي عبارة عن الباب النحوي الذي يكون إضافة ، أو فاعلية ، أو مفعولية ، ومن شأن هذه المعاني والأبواب أن تتطلب حركات إعرابية يتم بها التمييز بين تلك الأبواب ، أي الباب النحوي الذي يحتله العامل وبين غيره من الأبواب ، وهذا المعنى المقتضى يعجز عن إبراز الاختلاف الإعرابي الذي يقتضيه ، فلذلك يحل في الركن المادي الذي هو العامل ، وبوساطته يستطيع إحقاق العلامة الإعرابية[٢٣].

وهذا ما نصّ عليه ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) وإن اختلفت لديه العبارة وضعف التصريح ، يقول : ((وليست الإضافة هي العامل للجر ، إنَّما هي المقتضية له ، والمعنى المقتضي هنا أنَّ القياس يقتضي هذا النوع من الأعراب إنَّما وضع للفرق بين المعاني))[٢٤].

فهذا ما يؤكد ((إنَّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة ، أو فضلة، أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل ، فالموجد ... لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلامتها ... فلهذا سميت الآلات عوامل))[٢٥].

يقول الرضي : ((اعلم أنَّ محدث هذه المعاني في كل اسم إنَّما هو المتكلم ، وكذا محدث علامتها ؟ ولكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني ، فالاسم سمي عاملًا لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنَّه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنَّ به صار أحد جزأي الكلام))[٢٦].

فالعامل هو الركن المادي الذي ينبعث منه الأثر إلى معموله ، يفيد الأثر السطحي للجملة أنَّه محدث ذلك الأثر ، في حين أنَّه ليس سوى أداة أو آلة يتوسل بها المعنى إلى أحداث الإعراب ، فـ((العمل يقع عنده لا به ، فهو كالنار تسخن الماء ، لكن الماء يسخن عند وجود القدر لا به ، كالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أنَّ النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنَّما حصل بوجودهما))[٢٧]، إذ إنَّ علاقة الحكم بالسبب عنا علاقة مجاز في نسبة الفعل ، إذ الحكم يوجد عند وجود السبب لا بوجود الحكم في ذلك السبب نفسه على حد تعبير الأصوليين[٢٨].

وهذا ما تبنى القول به ابن جني بقوله : ((إنَّما قال النحويون عامل لفظي ومعنوي ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ مررت بزيد وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به))[٢٩]، فالعمل إنَّما هو توسط العامل (المادي) بين المعنى المقتضى ، والحركة الإعرابية الماثلة على آخر المعمول شكلًا[٣٠]، وعليه فـ((العامل في الفكر النحوي ، مصطلح يعبر به عن اقتران بين عنصرين بينهما ارتباط معنوي ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي ليشير إلى تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالبًا لغيره ، كان عاملًا فيه ، وإذا كان مطلوبًا من غيره كان معمولًا له ، فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقًا لثنائية العوامل والمعمولات))[٣١].

فالأمر ليس فيه جاري على سبيل الحقيقة ، بل هو أمر ذهني يفسر عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض على جهة من العلاقات الثابتة بينها في حال التلازم .

والمتكلم محدث الرفع ، والفاعلية بآلة ، هي ما يسميه النحاة عاملًا ، فالعوامل آلات في هذه الأحداث ، ومن سنة العربية أن ينسب الفعل إلى آلته ، كما ينسب إلى فاعله ، فتقول : قطعت

السكين ، وقطعت بالسكين ، فهذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه ، وإنَّما هي عوامل في وجوب الرفع ، فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، إنَّما هي من أوجبت هذه الحالات الإعرابية بإمارات الضمة والفتحة والكسرة، وهذا الإيجاب أثر لها بالمواضعة لا يتخلف عنها ، وكذا بالاصطلاح ، فالمتكلم إن لم يراعِ ذلك أدركه الخطأ ، فالنحاة اطلقوا اللفظ توسعًا ، فقالوا الرفع ، ويقصدون وجوب الرفع ، والنصب ، وأرادوا وجوب النصب وهكذا ، فكان ذلك بالغ أمره في النحو متحكم بقواه ، فهو قانون التركيب بغية استحكام المعنى الوظيفي للبنية المعتمدة ، فقول النحاة : إنَّ العوامل عملت الرفع أو النصب من باب الاتساع بالعبارة ، والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿**اسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[يوسف : ٨٢] ، أي اسأل أهل القرية[٣٢].

فالفاعلية والمفعولية والإضافة معانٍ لا تحدث في الكلمة اعتباطًا ولا بالتحكم ، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ، ومن مركزها فيها ، فليس فيها معنى الفاعلية والمفعولية ، قبل أن يدخلا في التركيب، وإنَّما يدلان على المعنيين اللذين وضعا لهما ، وهما مسمياهما ، فإذا دخلا في التركيب ، وقيل : قتل زيدٌ عليًا ، حدثت فيهما هذه المعاني ، وإذا نظرنا ما الذي يحدث هذه المعاني في التركيب وجدناها حدثت من الفعل الذي هو (قتل) ، فارتباطه بـ(زيد) على جهة الوقوع من مسماه جعله فاعلًا ، وارتباطه بـ(علي) على جهة الوقوع على مسماه أحدث فيه المفعولية ، فالفعل أحدث الفاعلية في (زيد) والمفعولية في (علي) ، والفاعلية تقتضي المتكلم أن يحدث رفعًا في زيد علامة على تلك الفاعلية ، وأن يحدث نصًا في (علي) علامة على تلك المفعولية ، فهذه هي حقيقة القول بالعمل[٣٣].

وانطلاقًا من فهم الفلسفة التحليلية للعامل تبنى الجملة من الأصول في الذي يعرضوه أساسًا نحويًا يجب الانصياع له ؛ لأنَّه مستند إلى أصل فلسفي تأمر به ضرورة العقل وتوجيه حكمة المنطق .

فالنحاة يرفضون أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، ومرد ذلك إلى حقيقة مفادها أنَّه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل ، وهذا ممَّا يندرج ضمن المحال ، والمحال غير خاضع لأصول المنطق الحقيقي للأشياء ، فهو منتفي ضرورة ، ولهذا لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وأما إذا اختلفا فليلزم حينها أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلًا ؛ لأنَّ الضدين لا يجتمعان في محل واحد ، وهذا محال ترفضه حقيقة الائتلاف بين الأشياء ، وكذا الحال في امتناع أن تتبادل الكلمتان العمل ؛ لأنَّ العمل حقيقة جارية على أساس تقدم المؤثِّر به ، فيكون المؤثِّر (العامل) حقه التقديم ضرورة ، والمؤثِّر به (المعمول) حقه التأثير ضرورة أيضًا ، بانتفاء

ذلك تكون الكلمة متقدمة متأخرة في الوقت نفسه ، وهذا يدخل الحقيقة في باب اجتماع الضدين ، وهو ضرب من المحال(٣٤).

فالعامل مفضٍّ إلى ما بعده أفضاء عقلي سببي تحكمه علاقة العلية والتعليل على جهة اللزومية والتلازم ، وانتفاء الكل بانتفاء الرابط المعنوي لأجزاء الجسم المنتظم ذي الدليل العلاماتي لوجوده ، ولذلك هو خاضع لأحكام الترابط العقلي وأسسه ومقتضياته ، يوجد بوجوده ، وينتفي بعدمه ، تحكمه قوانين العلة والمعلول ويخضع إلى جميع المقتضيات الضابطة للعلاقة بين العلة والمعلول(٣٥).

ولهذا تنبه النحاة إلى هذه الحقيقة العلية للعامل ، فتبنوا الموقف النحوي تبعًا لمقتضياتها ، فالأزهري (ت٩٠٥هـ) يعلل امتناع ترافع المبتدأ والخبر بقوله : ((فلأنَّ العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه))(٣٦).

ويعلل ابن يعيش إلغاء ((ظن وأخواتها في مواضع الإلغاء المنصوص عليه بذلك أيضًا ، إذ رأى أنَّ سبب الإلغاء عائد إلى أنَّها ليست عاملة مؤثرة حقيقية ، لأنَّ فعل القلب غير واقع على مفعول ، وإنَّما هو متعلق به))(٣٧)، فمنصوب (ظن وأخواتها) ليسا مفعولين لها ، وإنَّما هما مبتدأ وخبر ، وردت عليهما ظن، فهي لهذا ليست مؤثرة حقيقية ؛ لأنَّها مجرد متعلقة ، فلو كان منصوبهما مفعولين على جهة الحقيقة لعملت فيهما على جهة التأثير(٣٨).

ورفض قسم من النحاة كون المبتدأ مرفوعًا بالابتداء ، فهذا لا يجوز عندهم ؛ لأنَّ الابتداء مفهوم عدم والمعدوم لا يعمل ، قال ابن يعيش : ((إنَّ التعدي لا يصح أن يكون سببًا أو جزءًا من السبب ، وذلك أنَّ العوامل توجب عملًا ، والعدم لا يوجب عملًا ، إذ لا بدَّ للموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة))(٣٩).

فالأساس الذي استند إليه ابن يعيش أساس عقلي محض ، إذ يرفض أعمال التجرد، الذي لا يصلح أن يكون مؤثرًا ؛ لأنَّ التأثير يستلزم أن يكون من آثار الوجود ، والعدم لا يتسبب إلى شيء(٤٠).

والبصريون يرفضون القول بترافع المبتدأ والخبر ، وذلك عائد إلى أنَّه يلزم عنه كون الشيء مؤثرًا ومتأثرًا من مؤثره نفسه ، وهذا ممَّا يستحيل عقلًا ، إذ لا بدَّ من تقدم المؤثر على المتأثر ، فابن الأنباري يرد ذلك قائلًا : ((إنَّ ما ذكرتموه محال لأنَّ العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال))(٤١).

يقول الرضي الأستراباذي : ((وإنَّما امتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملًا في معمول واحد قياسًا على امتناع حصول أثر من مؤثرين))[٤٢]، وهذا ما قاد النحاة إلى القول بباب التنازع ، نحو : قام وقعد الزيدون ، فكل من قام وقعد يطلب الزيدون فاعلًا .

المبحث الثالث:

العامل النحوي بين حقيقته والتعليلات المنطقية

توصل أغلب العلماء إلى ((أنَّ الظواهر اللغوية لا تسير وفقًا لإرادة الأفراد أو المجتمعات أو تبعًا لأهواء والمصادفات ... وإنَّما تسير وفقًا لنواميس لا تقل في ثباتها وصرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف عن النواميس الخاضعة لها ظواهر الفلك والطبيعة ، فقد يكون في استطاعة الفرد أو الجماعة اختراع لفظ تركيب ، ولكن بمجرد أن يلتقي بهذا اللفظ أو بذلك التركيب إلى التداول اللغوي وتتناقله الألسنة يفلت من إرادة مخترعة ، ويخضع في سيره وتطوره وحياته لقوانين ثابتة لا يستطيع الفرد ولا الجماعة إلى تعويقها أو تغيرها سبيلًا))[٤٣].

انطلاقًا ممَّا تقدم نستطيع القول : إنَّ للعامل فضاءً يعمل فيه ، وهذا الفضاء هو التركيب ، فإن علمنا أنَّ المعاني لا تحدث إلا بالتركيب ، علمنا أنَّ العوامل جزء لا يتجزأ منه ، تعمل معه وتموت خارجه ، والعلامة محصلة ما بينها .

بمعنى آخر العوامل لا تعمل مفردة كما أنَّ المعاني الوظيفية لا توجد مفردة كذلك أيضًا ومن ثمَّ لا حركة دالة بدون تركيب ، وإذا عُدمت الحركة عُدم الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب لا يدخل المفردات ، إنَّما يدخل التركيب لأداء المعاني ، وهكذا ينهض العامل بتنظيم الجملة ، فالعناصر في التركيب ترتبط به ما دام أثره يصل إليها ، أو ما دامت واقعة في حيزه ومجاله ، وصالحة لأنَّ يتسلّط عليها ، وهذا المجال محدّد ينقطع باكتمال المعنى ، ثم يبدأ عامل آخر بالعمل فتنشأ جملة جديدة مستقلة ، وهكذا يتشكل البنيان النّصي من عدة عوامل مرتبطة بعضها ببعض بنسيج واحد وهو معنى النص[٤٤]، فالوجود لا يتحقق إلا بتحقق تمام العلة ، فالعدم أسهل وسهولة العدم لا تعني بالنظر إلى ذات الممكن ، بل النظر إلى العلة ، إذ يتوفق الوجود على تمامها ، والعدم يحصل ولو بانتفاء جزء منها[٤٥].

يتبين ممَّا تقدم أنَّ العامل النحوي وفق الانطباع الآتي : اللغة العربية بوصفها علمًا من العلوم ، كان لا بدَّ لها من أن تتأثر وتؤثر بالعلوم الأخرى للحفاظ على بقائها وديمومتها ، وبخاصة إذا كان هناك خطر يداهمها ويهدد وجودها واستمرارها ، فكان لزامًا على النحويين أن لا يألوا جهدًا في سبيل إيجاد وسيلة محكمة للحفاظ عليها ، لا سيما بعد اندثار السليقة وتفشي اللحن فطفقوا يبحثون عن هذه الوسيلة حتى استقر في أذهانهم ابتكار (نظرية العامل) على أسس عقلية

منطقية حتى يستأنس بها العقل البشري ويستطيع أن يفهمها ويتعامل معها ، فغدت كالآلة القانونية التي تعصم اللسان من اللحن، وهي بحق من أفضل ما جادت به العقلية النحوية العربية ، فلولاها لما عرف كيف نرفع الفاعل أو ننصب المفعول ، والكلام ينطبق على سائر المواضيع النحوية ، وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين : ((إنَّ نظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ، وإن لم تكن بالفعل هي الأرقى ، فهي نظرية تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية))[٤٦].

ولكن هذه النظرية لم تسلم من سهام النقد من قبل النحويين أنفسهم قديمًا وحديثًا ، مشنعين على النحاة القدماء الإفادة من علمي المنطق والفلسفة في صوغ العامل ، وكأنهم افترضوا جريمة بحق اللغة العربية .

أمَّا المؤيدون لتلك النظرية فهم لم ينكروا الإفادة والاستفادة من علمي المنطق والفلسفة ، ولا أحد يستطيع إنكار ذلك ؛ لأنَّ ((النحاة يرون الإعراب إنَّما يحدث بسبب العامل ، وكل تغيير إعرابي لا يقع إلا بعامل أحدثه ، وهذا من تأثير الفلسفة في النحو))[٤٧].

ثم أنَّ كتب النحاة مليئة بالتقسيمات والمصطلحات المنطقية ، ونلتمس ذلك من خلال تعريف العامل نفسه ، إذ هو ((ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا))[٤٨]، وفي حدِّ الإعراب قالوا : ((هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة))[٤٩]، فحينما يصفون الإعراب يقولون : إنَّه (أثر) ، فلا بدَّ له من مؤثر (العامل) وهذه قاعدة فلسفية معروفة . وكذلك حينما نتصفح كتاب سيبويه _وهو من أوائل الكتب المؤلفة في النحو_ نجد أثر المنطق واضح فيه ، ومنه حديثه عن موضوع الإسناد الذي يتألف من المسند والمسند إليه ، الذي هو يقابل (القضية الحملية) التي قال بها المناطقة[٥٠].

وبعد القرن الرابع الهجري بدأ ظهور تأثير المنطق في النحو بشكل واضح سواء كان ذلك في التعريف أم باستعمال المصطلح الفلسفي[٥١]، وكثرت التأويلات والتعليلات والتقديرات التي أغرقت النحو وعقدته ، وفتحت الباب أمام الناقدين والمشنعين ، حتى نجد أنَّ بعضهم حوّل الدرس النحوي إلى أحاجي ورموز مبهمة وطلاسم يصعب فهمها ؛ لأنَّهم ((أفرطوا في الاعتماد على المنطق ، وأوغلوا فيه ، مما أورد عندهم تعقيدًا في الأسلوب ، وإبهامًا في الكلام ، وكان من هؤلاء النحويين علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، وكان من أئمة الاعتزال والكلام والمنطق ، ومن أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية الجدلية وتأليفًا فيها))[٥٢].

ونجد أنَّ النحويين الأوائل كأبي علي الفارسي انتقد أسلوب الرماني في طرحه للمسائل النحوية بقوله: ((إنَّ كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء))(٥٣).

يتبين ممَّا سبق ((أنَّ تشذيب نظرية العامل من التعقيد وإيقافها عن الغوص في العلل أمر تستدعيه طبيعة اللغة ، وهي مهمة لا بدَّ أن ينهض بها كل دارسي هذه اللغة))(٥٤).

وأخيرًا يرى البحث أنَّ الخلل ليس في الاستعانة بعلمي المنطق والفلسفة ، وإنَّما الخلل في الإكثار منها وزجها في التعليلات النحوية غير المبررة ، فلو اقتصر العمل بهما في التعريفات حتى تصبح جامعة مانعة ، أو في التقسيمات العقلية التي لا تقبل الخطأ ، لا أن ندخلها في فرضيات لا وجود لها ، تبعد عنا روح اللغة العربية الجميلة ، وتصعّب دراستها ، وتصيّرها إلى رموز مبهمة تنفر العامة منها ، وتفتح باب النقد عليها .

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

١.العامل وليد التفكير بالعلة ، وهو مقترن بالعقل ونشاطه في المشاهدة والتدقيق .

٢.العامل مفضٍّ إلى ما بعده أفضاء عقلي سببي تحكمه علاقة العليّة والتعليل على جهة اللزومية والتلازم.

٣.نتيجة التطابق الفكري ما بين اللغة والمنطق اهتدى النحاة إلى فكرة العامل ، إذ افترض النحاة وجود صورة معينة في ذهن المتكلم يعبر عنها عن طريق لغته ، وبهذا تعرفوا كيف تعمل اللغة .

٤.ينهض العامل بتنظيم الجملة ، فالعناصر في التركيب ترتبط به ، ما دام أثره إليها، أو ما داومت واقعة في حيزه ومجاله وصالحة لأنَّ يتسلط عليها .

٥.العامل الركن الأساس الذي ينبعث منه الأثر إلى المعلوم ومحدث ذلك الأثر ، فهو ليس سوى أداة يتوسل بها المعنى إلى إحداث الإعراب .

٦.يتبنى العامل جملة من الأصول فيما يعرض ؛ لأنَّه مستند إلى أصل فلسفي تأمر به ضرورة العقل وتوجهه حكمة المنطق .

المصادر والمراجع

١.أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية : فاضل السامرائي ، دار ابن كثير ، سوريا ، (د.ط) ، ٢٠١٦م/١٤٣٧هـ.

٢.إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ، (د.ط)، ١٩٣٧ .

٣.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية ، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٥.التأصيل لعلاقة العامل بالتعميل في الدرس النحوي : محمد عدلي وآخرون ، مجلة جامعة الأنبار للغات و الآداب، مج٦ ، ع١١ ، ٢٠١٣ .
٦.التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ن٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
٧.التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير: حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، غزة، ط١ ، ٢٠٠٢م .
٨.تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للتفتازي : عبد القادر التختي الكردستاني ، دار الكتب العلمية ، ٢٠١٧م.
٩.الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ٢٠٠٦م .
١٠.حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي ، عبد الرحمن بن جاد الله بناني ، مصطفى البابي الحلبي وأخويه ، ط٣ ، ٢٠١٨م.
١١.الحدود في النحو : الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٩٧٢هـ) ، تحقيق : د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، (د.ط) ، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م .
١٢.الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د. سمير معلوف ، معهد المخطوطات العربية – القاهرة ، ١٩٩٣م .
١٣.رسائل في اللغة : لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) ، تحقيق : د. وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٤.الرماني النحوي في ضوء شرح لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك : ٣٣٨ .
١٥.شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ت : محل باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٦.شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت٦٨٨هـ) ، مكتبة الأثار الجعفرية ، المؤسس الشيخ . عبدالكريم التبريزي، ١٩٩٣م.
١٧.شرح المفصل : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
١٨.عبقرية اللغة العربية ، عمر فروخ دار الكتاب العربي ، بيروت _ لبنان ، (د.ط) ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .
١٩.العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبوعات الجامعة ، القاهرة ، ١٩٨٤م.
٢٠.الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جرجي زيدان ، مطبعة الهلال ، مصر ، ط٢ ، ١٩٠٤م.
٢١.اللمع : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨م.
٢٢.فيزياء الشمس والكوكب ، عدنان أحمد العبد ، دار الجواهري ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٣م .

٢٣.مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي : د. محمد عفيف الدين دمياطي ، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع ، إندونيسيا ، ط٢ ، ٢٠١٧هـ .
٢٤.مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : د. عبد الرحمن السيد ، دار المعارف ، مصر ، ط١ ، ١٩٦٨.
٢٥.مقالات في إصالة المفكر المسلم : د. فوقية حسين محمود ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٦م.
٢٦.المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط٣ ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٢٧.مناهج البحث في اللغة : تمّام حسّان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط١ ، ١٩٩٠م.
٢٨.النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : مازن مبارك ، المكتبة الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٢٩.النحو العربي مذاهبه وتيسيره : د. مجهد جيجان الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي والدكتور عائد علوان الحريزي ، بغداد ، ١٩٩٣م .
٣٠.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١١م.
٣١.نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٣٢.نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية : د. مصطفى بن حمزة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣٣.نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب : عبد الحميد مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد١٨ ، العدد (٣_٤) ، ٢٠٠٢م.
٣٤.نظرية العامل وتظافر القرائن النحوية : د. بكر خورشيد ، مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد ١٥ ، العدد٥٢، آذار ٢٠١٠م.

الهوامش

(١) يُنظر : فيزياء الشمس والكوكب ، عدنان أحمد : ٦٢ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٦٣ .
(٣) يُنظر : النظرية الذرية ، نيلز بور ، ترجمة : أحمد عبد الله : ٣ .
(٤) يُنظر : الكون ، روبين كيرود : ١٠ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠ .
(٦) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د. مصطفى حميدة : ١١ .
(٧) يُنظر : مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي : ٢٣ .
(٨) يُنظر : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، الخطابي ، الرماني ، الباقلاني : ٢٦ .
(٩) يُنظر : الكتاب ، سيبويه : ٢٥/١ .
(١٠) المقتضب ، المبرد : ٥٠/٤ ، ويُنظر : اللمع ، ابن جني : ٣٣ .
(١١) يُنظر : رسائل في اللغة ، السيد البطليوسي : ٩٢ .
(١٢) عبقرية اللغة العربية ، عمر فروخ : ١٠٤ .
(١٣) يُنظر : النحو العربي ، العلة النحوية ، مازن مبارك : ٥١ .

(١٤) يُنظر : نظرية العامل في النحو ، عبد الحميد السيد : ٤٦ .
(١٥) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، تمّام حسّان : ١٧ .
(١٦) يُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٦٢ .
(١٧) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : ٤٧ .
(١٨) يُنظر : التأصيل لعلاقة العامل بالتعليل في الدرس النحوي ، محمد عدلي وآخرون : ٥٤.
(١٩) الحدود في النحو : ٢٤٢ .
(٢٠) شرح كافية ابن الحاجب : ٢٥/١ .
(٢١) التعريفات ، الجرجاني : ٧٨ .
(٢٢) يُنظر : مقالات في إصالة المفكر المسلم ، د. فوقية حسين : ٢٩ .
(٢٣) يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي ، د. مصطفى حمزة : ١٠٠ .
(٢٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : ١١٧/٢ .
(٢٥) شرح الكافية : ٢٥/١ .
(٢٦) المصدر نفسه : ٢١/١ .
(٢٧) الإنصاف ، ابن الأنباري : ٤٩/١ .
(٢٨) يُنظر : حاشية البناي على شرح المخلي لجمع الجوامع ، عبد الله الشنقيطي : ٤٣/١ .
(٢٩) الخصائص ، ابن جني : ١٠٩/١ .
(٣٠) يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي ، مصطفى حمزة : ١٠٣ .
(٣١) ضوابط فكر النحو ، محمد عبد الفتاح : ٢٠ .
(٣٢) يُنظر : الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي : ٢٤٥/٩ .
(٣٣) يُنظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ٨٠ .
(٣٤) يُنظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ٧٦_٧٧ .
(٣٥) يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي : ١١١ .
(٣٦) شرح التصريح على التوضيح : ١٥٩/١ .
(٣٧) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٤/٧ .
(٣٨) يُنظر : نظرية العامل في النحو العربي : ١١١ .
(٣٩) شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٤/٧ .
(٤٠) يُنظر : شرح الكافية : ٨٧/١ .
(٤١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري : ٤٨/١ .
(٤٢) شرح الكافية ، الرضي الأستراباذي : ٢٦/١ .
(٤٣) الفلسفة اللغوية ، جرجي زيدان : ٨ .
(٤٤) يُنظر : نظرية العامل وتظافر القرائن النحوية ، د. بكر خورشيد : ١٧ .
(٤٥) يُنظر : تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام ، عبد القادر التختي : ١١٦ .

(٤٦) التفكير العلمي في النحو العربي ، حسن خميس : ٢١١ .

(٤٧) أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية ، فاضل السامرائي : ٣٤٣ .

(٤٨) التعريفات ، الجرجاني : ١٤٥ .

(٤٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري : ٦٤/١ .

(٥٠) النحو العربي مذاهبه وتيسره ، د. محمد الدليمي : ٣١٥ .

(٥١) يُنظر : مدرسة البصرة النحوية ، د. عبد الرحمن السيد : ١٠١ .

(٥٢) الرماني النحوي في ضوء شرح لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك : ٣٣٨ .

(٥٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري : ٢٣١ .

(٥٤) التفكير النحوي في النحو العربي : ٢١١ .

Sources and References

1. Abu al-Barakat al-Anbari and his grammatical study: Fadhel al-Samarra'i, Dar Ibn Kathir, Syria, (n.d.), 2016 AD/1437 AH.
2. Revival of Grammar: Ibrahim Mustafa, Printing Press of the Committee for Authorship, Translation and Publication, Egypt, (n.d.), 1937.
3. Equity in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians: Kamal al-Din, Abu al-Barakat, Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Saeed al-Anbari al-Nahwi (d. 577 AH), Modern Library, 1st ed., 1424 AH/2003 AD.
4. The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah: Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (761 AH), Modern Library, 1st ed., 1429 AH/2008 AD.
5. The foundation of the relationship between the agent and the agent in the grammatical lesson: Muhammad Adli and others, Anbar University Journal of Languages and Literature, Vol. 6, No. 11, 2013.
6. Definitions: Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1403 AH / 1983 AD.
7. Scientific thinking in Arabic grammar, induction, analysis, interpretation: Hassan Khamis Al-Malakh, Dar Al-Shorouk, Gaza, 1st ed., 2002 AD.
8. Approximation of the goal in explaining Tahdhib Al-Kalam by Al-Taftanazi: Abdul Qadir Al-Takhti Al-Kurdistani, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, 2017 AD.
9. The collector of the provisions of the Qur'an: Abu Abdullah, Muhammad bin Ahmed Al-Ansari Al-Qurtubi, Al-Risala Foundation, 4th ed., 2006 AD.
10. Al-Banani's commentary on Al-Jalal Al-Mahalli's explanation of Jami' Al-Jawami' by Imam Ibn Al-Subki, Abd Al-Rahman bin Jad Allah Banani, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and his two brothers, 3rd ed., 2018.
11. The limits in grammar: Imam Abdullah bin Ahmed Al-Fakihi Al-Nahwi Al-Makki (972 AH), edited by: Dr. Al-Mutawali Ramadan Ahmed Al-Damiri, (no date), 1408 AH - 1988 AD.
12. Characteristics: Abu Al-Fath Othman bin Jinni, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Scientific Library, Dr. Samir Maalouf, Institute of Arabic Manuscripts - Cairo, 1993 AD.
13. Letters in Language: by Abu Muhammad Abdullah bin Al-Sayyid Al-Batalyusi (521 AH), edited by: Dr. Walid Muhammad Al-Saraqibi, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1st ed., 1428 AH / 2007 AD.
14. Al-Rumani Al-Nahwi in the light of the explanation of the book of Sibawayh, Dr. Mazen Al-Mubarak: 338.

15. Explanation of the statement on the clarification: Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH) on the clearest paths to Ibn Malik's Alfiyyah, edited by: Mahal Basil Ayoun Al-Sud, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
16. Explanation of Al-Radhi on Al-Kafiya: Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hasan Al-Istrabadi (d. 688 AH), Library of Ja'fari Antiquities, founder Sheikh. Abdul Karim Al-Tabrizi, 1993 AD.
17. Explanation of Al-Mufassal: Abu Al-Baqa Muwaffaq Al-Din Ya'ish bin Ali bin Ya'ish (d. 643 AH), introduced and provided its margins and indexes: Dr. Emil Badi' Ya'qub, Alam Al-Kutub, Beirut - Lebanon, Al-Mutanabbi Library, Cairo, first edition.
18. The Genius of the Arabic Language, Omar Farroukh, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, (n.d.), 1401 AH, 1981 AD.
19. The Diacritical Mark in the Sentence Between the Old and the New: Dr. Muhammad Hamasa Abdul Latif, University Publications, Cairo, 1984 AD.
20. Linguistic Philosophy and Arabic Words: Jurji Zaydan, Al-Hilal Press, Egypt, 2nd ed., 1904 AD.
21. Al-Lamaa: Abu Al-Fath Othman bin Jinni, Investigation: Dr. Samih Abu Mughli, Majdalawi Publishing House, Amman, 1988 AD.
22. Physics of the Sun and the Planet, Adnan Ahmed Al-Abd, Dar Al-Jawahiri, Beirut, 1st ed., 2013 AD.
23. Introduction to Sociolinguistics: Dr. Muhammad Afif Al-Din Dimyati, Lisan Arabi Library for Publishing and Distribution, Indonesia, 2nd ed., 2017 AD.
24. Basra Grammar School, its Origin and Development: Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid, Dar Al-Maaref, Egypt, 1st ed., 1968.
25. Articles on the Authenticity of the Muslim Thinker: Dr. Fawqiya Hussein Mahmoud, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st ed., 1976.
26. Al-Muqtabas: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, Islamic Heritage Revival Committee, 3rd ed., 1415 AH/1994 AD.
27. Research Methods in Language: Tamam Hassan, Anglo-Egyptian Library, Egypt, 1st ed., 1990 AD.
28. Arabic Grammar, the Grammatical Cause, its Origin and Development: Mazen Mubarak, Modern Library, 1st ed., 1385 AH/1965 AD.
29. Arabic Grammar, its Doctrines and Facilitation: Dr. Mujahid Jijan Al-Dulaimi, Dr. Muhammad Salih Al-Takriti, and Dr. Aid Alwan Al-Harizi, Baghdad, 1993.
30. Grammar and Grammarians between Al-Azhar and the University: Muhammad Ahmad Arafa, Al-Saada Press, Cairo, 1st ed., 2011.
31. Nuzhat Al-Albaa fi Tabaqat Al-Udabaa: Abu Al-Barakat Kamal Al-Din Abdul Rahman bin Muhammad Al-Anbari, edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1418 AH/1998 AD.
32. Theory of the Factor in Arabic Grammar: An Authentic and Syntactic Study: Dr. Mustafa bin Hamza, 1st ed., 1425 AH/2004 AD.
33. Theory of the Factor in Grammar and the Study of Syntax: Abdul Hamid Mustafa Al-Sayyid, Damascus University Journal, Volume 18, Issue (3_4), 2002 AD.
٣٤. Theory of the Factor and the Convergence of Grammatical Evidence: Dr. Bakr Khorshid, Al-Farahidi Literature Magazine, Volume 15, Issue 52, March 2010.